قال مسؤولون إن الحكومة اليمنية والمعارضة وافقتا على توقيع اتفاق في العاصمة السعودية، الرياض، بشأن البدء بتنفيذ المبادرة الخليجية بصيغتها النهائية.
وكانت مصادر المعارضة اليمنية قالت انها اعطت موافقتها الكاملة على المبادرة الخليجية لحل الازمة اليمنية والتي تنص على تنحي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بعد 30 يوما من توقيع الاتفاق.
واكدت مصادر خاصة لبي بي سي التوصل الى اتفاق بين السلطة والمعارضة للبدء بتنفيذ المبادرة بعد حصولها على تطمينات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج بالالتزام بتطبيق بنود المبادرة ومنها التزام الرئيس بتقديم استقالته أمام مجلس النواب بعد ثلاثين يوما من توقيع الاتفاق وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية.
وقال الناطق الرسمي باسم تكتل اللقاء المشترك للمعارضة محمد قحطان في تصريح خاص لبي بي سي إن المعارضة قبلت المبادرة الخليجية كما هي وأنها ستتعامل معها بإيجابية وهذا يعني أنها ستشارك في حكومة الوحدة الوطنية قبل تنحي الرئيس بعد تحفظها على هذا البند سابقا.
وقال نائب الأمين العام في الحزب الحاكم، سلطان البركاني، إن سفراء الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخيلج وممثل عن منظمة الأمم المتحدة سيحضرون مراسم التوقيع ليكونوا شهودا عليه.
وأعلنت الولايات المتحدة دعمها القوي للخطة في حين حذرت بريطانيا من أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والامنية الجسيمة التي يواجهها اليمن قد تتفاقم ما لم يتخل الرئيس صالح عن السلطة بسرعة.
وحث وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني، أليستر بورت، كل الأطراف على اغتنام هذه الفرصة وتوقيع الاتفاق .
وأضاف بورت قائلا المبادرة الخليجية تمثل أفضل أمل باتجاه طريق البناء والسلام والمستقبل .
ويقول مراسل بي بي سي في صنعاء عبد الله غراب ان المعارضة ستجد صعوبة كبيرة في اقناع المعتصمين الذين يصرون على تنحي صالح اولا قبل البدء في اي ترتيبات اخرى.
ويقول مراسلون آخرون إن العديد من الأشخاص غاضبون من أن المبادرة تنص على منح حصانة للرئيس صالح.
وكانت المعارضة اعلنت السبت انها تقبل بهذه الخطة باستثناء البند الذي يقضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية مع صالح.
واعطى اللقاء المشترك الذي تنضوي تحت لوائه المعارضة البرلمانية موافقته مساء الاثنين الى الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياني.
وذكرت المصادر أن الوسطاء سيبدأون ترتيبات توقيع الاتفاق ابتداء من الثلاثاء والذي سيتم بحضور وإشراف دول الخليج والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.
وقررت قيادات المعارضة اليمنية وتكتل العدالة والبناء الذي يضم كبار مسؤولي الدولة والحزب الحاكم وأعضاء مجلسي النواب والشورى المستقيلين من المؤتمر الشعبي الحاكم ومن مناصبهم تنسيق مواقفهم مع بقية أطراف العمل السياسي في اليمن لدعم ما قالوا انها ثورة التغيير حتى تحقق أهدافها.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 27/04/2011
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com